المصطلحات المشتركة بين علماء المنطق وعلماء النحو

نشأت علي محمود
قسم اللغة العربية، كلية اللغات، جامعة صلاح الدين، اقليم كوردستان – العراق.
(تاريخ القبول بالنشر: 8 أيلول 2013)

الملخص

يعد البحث في المصطلحات النحوية من أهم الدراسات اللغوية؛ فإن المصطلح هو الصورة المصغرة لمادة الموضوع ومعانيه، فالمصطلح يلخص المعاني الكثيرة بلفظ مفرد أو لفظين، كما أن وضع المصطلح له شروط لابد من تحققها ليصح وضعه و استعماله، وقد دخلت في المصطلحات النحوية شائبة النظر المنطقي بسبب تداخل العلوم، فأدخل كثير من النحاة ولا سيما المتأخرين منهم – تعاريف المناطقة في شرح المصطلحات النحوية بعد اشتراك المصطلح لفظيا بين علمي النحو والمنطق. وقد تعرض البحث للمصطلحات النحوية التي انسل اليها التعريف المنطقي خلافا لنظام اللغة وطريقة أدائها، فمن هذه المصطلحات: الحد و المفرد و المركب و الخبر و الفاعل و الصفة و الجنس و القياس و العلة، وسبب هذا الاشتراك في المصطلحات هو خلط الدلالات الاصطلاحية بين العلوم المتقاربة. فقام البحث في تخليص المصطلحات النحوية من التعريفات المنطقية واضعا لها تعريفا نحويا مناسبا لواقع اللغة و نظامها، وإنما كان أخذ تعريفات المناطقة في المصطلحات النحوية غير مقبول؛ لأن نظر المناطقة إلى المعاني اولا و ابتداءً وأما نظر النحاة فهو إلى الألفاظ الموصلة الى المعاني؛ لأن النحاة يتعاملون مع واقع لغوي، وليس مع النظر العقلي فحسب، ولهذا ينبغي لمن يكتب في علم أن لا يتجاوز مصطلحات ذلك العلم فيخلط علما بعلم في الاصطلاحات؛ لأن كل علم له واقعه الذي يميزه من غيره، فينبغي أن تكون المصطلحات النحوية على وفق واقع اللغة لفظا وتركيبا.

لقد اطلع كثير من علماء اللغة العربية على مجاري العلوم الأخرى لا سيما بعد بدء استقرار القواعد النحوية وتأليف الكتب والرسائل النحوية فانبرى بعض علماء النحو واودعوا طرائق هذه العلوم كالمنطق والكلام والفقه في علم النحو فان الغالب على علماء النحو المتقدمين وأقصد من كان في القرن الرابع وما بعده نهلهم من غالب العلوم الشرعية والعقلية ولا سيما الفقه والكلام والمنطق، فقام علماء النحو بالتقاط ماله صلة بعلمهم، وأقبلوا على وضعه في المسائل النحوية نظراً منهم إلى أنَ النظر العقلي لا يختلف باختلاف العلوم والأوقات والأمكنة – فإن ما يحكم العقل بصحته لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة والأوضاع – وطرق البحث للوصول الى الحقيقة لابدَ أن يتقبلها العقل، ولا يجوز الاخلال بها ، ولم يقصدوا بتتبع مجاري المنطق مثلا أن يتتبَعوا نظر المنطقي والفيلسوف شبرا بشبر بل المقصود هو الوصول الى مايقبله العقل، ويستقيم به الوزن، ولسعة انتشار العلوم الأخرى وتداخلها فلم يكد ينحاش عنها علماء النحو واللغة بل قد عمد ابنُ جني الى ان يصنع الخصائص على طريقة بديعة وقدصرَح بانه عمل كتابه في أُصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه([1])، فعلم مقاييس النحو علم له طرقه الَتي تختلف عن علم الاعراب ولابد فيه من اعمال العقل والنظر فيه ،وقد صنف في علم مقاييس النحو أبو الحسن بن الأخفش على ما ذكره ابن جني([2])، وحاول فيه ابن السراج كما اشار له في مقدمة أُصوله([3]). فبعض علماء اللغة والنحو أفادوا من العلوم الأُخرى في طريقة البحث على سبيل الاجمال وهذا الأمر واقع في علم اللغة المعاصر وتقبله الدارسون والباحثون، فأثر الفلسفة في التداولية بين بل الفلسفة من الاركان التي قامت عليها التداولية، ولعلَّ المقولات العشر الَتي ذكرها علماء المنطق([4]) قد ساهمت في أن يضع غرايس بعضاً من (المبادئ التخاطبية) فمبدأ الكم والكيف والعلاقة من اهم المبادئ التي قامت عليها التداولية([5])، وعلم اللغة المعاصر

دخله كثير من العلوم الإنسانية والتجريبية الأخرى. فأثرالمنطق في النحو واقع لا شك فيه ويمكن القول **إنّ** مجال تأثير المنطق والفلسفة في النحو واقع في أربعة مجالات:

١- مجال الحدود والتعريفات.

٢- اعتماد بعض النحاة على القسمة العقلية والقياس المنطقي في تحقيق المسائل.

٣- استعمال مصطلحات المنطق في عرض المسائل كالدور والتسلسل والماهية والماصدق...

٤- طرق الاعتراض ودفع الاشكالات إما بطريق المنع بأن يمنع مايدعيه المعترض أو يدفع اعتراضه بالدليل العقلي أو النقلي.

وقد ذكر الدكتور تمام حسان نحوا من هذه المجالات في كتابه الاصول دراسة ابستمولوجية([٦]).

ولابد من الإشارة إلى أن أصحاب الحواشي والشروح النحوية من المتأخرين قد دأبوا على استعمال هذه المجالات الاربعة بمقاربات مختلفة على قدر تأثر المحشي أو الشارح للمتن النحوي بالمنطق([٧])، بسبب تداخل العلوم عند بعض المصنفين وان كان الاطلاع على العلوم الأخرى أمر حتمي لمن اراد التوسع في الفهم والتحليل.

فليس تأثر النحاة بالمنطق اليوناني أمرا معيبا من كل جانب؛ فإن طرق النظر العقلي وآداب البحث والمناظرة واستعمال بعض أشكال القياس للوصول للنتيجة الثابتة التي لا تقبل الدفع كل هذه المسائل لا يؤثر في النحو من حيث الفهم والتطبيق في الواقع اللغوي، فكل مافي الأمر هو استعمال الادلة العقلية للوصول الى الحقيقة التي أثبتها الاستعمال في الواقع اللغوي، ومن نظر إلى أُصول ابن السراج وخصائص ابن **جني وتتبّع** كلامهما عرف صدق ما أثبتناه. ونستطيع أن نقول: إن ماأثبته بعض النحاة ممن اتسم أسلوبه بالنظر العقلي يعد بمثابة النقد النحوي القائم على النظر والاستدلال، وهذا واقع في الدرس النحوي ولا سيما من النحاة الذين كانوا ينحون الاعتزال وبهذا ترسخت قواعد النحو واستوت على ركني النقل والعقل.

وليس كل ماذكر من المنطق في النحو معيبا من كل جانب فينبغي أن يحذف من النحو العربي ،فإن طرق التقسيم العقلي الذي يتقبله العقل الانساني كما في تقسيم الكلمة الى أنواعها الثلاثة وطرق المناظرة واستعمال بعض اشكال القياس مقرونة بالسماع للوصول للحقيقة الثابتة للقاعدة النحوية بأن تكون كلية غير قابلة للنقض،أقول إن هذه المسائل أمر أعان النحو على تثبيت نفسه لأن مثل هذه الامور تعد من قبيل النقد البناء للنحو العربي، فان تقليب المسائل النحوية بين المنقول والمعقول يقوي هذه المسائل ويثبتها كما اتضح في كتب الخلاف النحوي (بل هو الغاية والكمال)كما قال أبو حيان التوحيدي([٨]).

ولكن يبقى امر وقع فيه النحاة وكان ينبغي ألا يقعوا فيه وهو استعمالهم حدود المناطقة في تعريف مصطلح نحوي، فهذا مما تأباه اللغة ولايرضاه العقل وإن كانت النية هي الوصول الى التعامل مع مصطلح واحد يتبلور فيه الوعي النقدي المنهجي من حيث الوصول الى ارضية مشتركة في التعامل مع المصطلحات فضلا عن تأثرهم بمفهوم الحد المنطقي القائم على الجنس والفصل الذي ينبغي أن يطبق على العلوم كلها في ظنهم.

وقد وقع بعض النحاة في استعمال تعريف بعض المصطلحات النحوية على طريقة المناطقة ،وهذا خطأ؛ لأن اللغة لها سمتها ونظامها المطرد، ولها قواعدها التي بنيت على ماوصل إلينا من مفردات وتراكيب وطرق استعمال هذه التراكيب بنظام معين وقواعد رئيسة، فاللغة ألفاظ دالة على معان تعبر عن مقاصد وحاجيات، فنظر النحوي الى اللفظ المركب الدال على معنى تام، وأما نظر المنطقي فإنه الى المعاني الكلية؛ لكي تكون أحكامه عامة كلية،وعلماء المنطق إنما تعرضوا لمباحث الالفاظ؛ لأن المعاني لاتتحصل إلاّ بألفاظ.

ويقول الفارابي مفرقا بين النحو والمنطق: (فقوانين النحو في الألفاظ، وقوانين المنطق في المعقولات)([٩])، ويقول الفاكهي "أبحاث النحاة لاتعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الإعراب والبناء"([١٠])، ويقصد الفاكهي أن نظر النحوي إلى الألفاظ وصحتها في التركيب وما يحكم به اللفظ هو المعنى

المراد عند المتكلم،ولابد من الاشارة الى ان مفهوم النحو عند الفاكهي وغيره من علماء النحو المتأخرين كان يقتصر–غالبا– على مفهوم الإعراب والبناء ولم يعن–غالبا–بترتيب الكلام وفقه النظام النحوي العام ولهذا قصر نظر النحوي على الإعراب والبناء.وقد أكثر النحاة من توجيه النقد اللاذع لمن يقتفي أثر المناطقة في النحوفقال ابو علي الفارسي "إن كان النحو مايقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان مانقوله نحن فليس معه منه شيء"([11])، وقد كان الفارسي معاصرا للرماني وأخذ كلاهما عن ابن السراج، لكن طريقة الرماني في النحو عقلية منطقية ولهذا نقل بعض أهل الادب أنه لم يكن يفهم من كلام الرماني شيء([12])، وقد صرح بهذا الزجاجي معيبا على النحاة الذين يقتفون أثرعلماء المنطق في تعاريفهم النحوية فقال بعد أن نقل تعريف بعض النحاة للاسم تعريفا منطقيا غير مقبول على أوضاع النحو وطرائقه (إن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا وهو في النحو غير صحيح)([13])، والتعريف المنطقي للاسم والذي نسبه الزجاجي لبعض النحاة من غير تعيين هو للزجاج كما رأيته عند ابن فارس([14])، وخلاصة الأمر أن التعريف المنطقي للمصطلحات النحوية عند الزجاجي خطأ، وينبغي أن لايعول عليه عند النحاة.

وقد عد الدكتور علي أبو المكارم خلط الدلالات الاصطلاحية المختلفة في العلوم المتعددة مزلقا خطرا وقع فيه بعض النحاة "فإن اشتراك لفظ المصطلح بين اكثر من علم قد يغري بعض الباحثين بمحاولة الربط بين دلالاته بصورة أو بأخرى دون أن يلتزم بما يجب أن يفرضه التناول الموضوعي للمصطلح العلمي من تحديد في إطار العلم الواحد وعدم تجاوزه"([15]).

وإنما كان البحث موسوما ب: (المصطلحات المشتركة بين علماء المنطق وعلماء النحو)، ولم نقل أثر المنطق في النحو العربي؛ لأن البحث سعى لأَنْ يبين أن ما نقل في المصنفات النحوية من تعريف المناطقة للمصطلحات النحوية هوخطأ، فالعلاقة بين المصطلح المنطقي والمصطلح النحوي هي علاقة اشتراك في اللفظ فحسب وأما التعريف بالمصطلح فينبغي أن يكون لكل علم أساسه وتأصيله وحيثياته، ولاننسى أن نظر المنطقي إلى المعاني الكلية وأما نظر النحوي فهو إلى الألفاظ والتراكيب في الواقع اللغوي فالمصطلح النحوي ينبغي أن يكون على وفق الواقع اللغوي وليس على وفق النظر العقلي، فما ذكره بعض النحاة من تعاريف منطقية **لمعرّفات** نحوية كان بسبب الخلط بين العلمين، وهذا شأن أكثر النحاة المتأخرين الذين درسوا المنطق والنحو صنوين، ومعرفة معاني المصطلحات النحوية على أساس علم النحو مهم فإن المصطلحات هي مفاتيح العلوم وبابها الذي نلج منه وهي عنوان كل مسألة، فالمعرفة تكمل بالمصطلح ،فعند وضع مصطلح على شبكة من المفاهيم المرتبطة فيما بينها بدلالات معينة يدل هذا المصطلح عند إطلاقه على هذه المفاهيم إجمالا، فالمصطلح يوجز معاني كثيرة بلفظ واحد فالحاجة اليه عامة، فمعرفة المصطلح أمر لازم لعموم الحاجة اليه قبل الولوج الى مداخل العلم ومسائله،بل المصطلحات لم توضع الا من أجل أن توجز معاني مسائل المصطلح في لفظ واحد فيسهل تداول تلك المسائل كلها بذكر المصطلح الخاص بها. ولم نتعرض لذكر المصطلحات المنطقية التي أدخلت في النحو من غير أن يكون لها في النحو نصيب لا اسماً ولا معنى، كمصطلح الماهية والعرض والجوهر والدور والتسلسل– وإن وقعت في حواشي وشروح المتأخرين من النحاة – لأن البحث يتناول المصطلحات المشتركة بين علماء المنطق والنحو كالمفرد والخبر والجنس كما سيأتي، فاراد الباحث أن يخلص المصطلحات النحوية مما شابها من تعريفات منطقية في كتب النحو لأنها يجب أن تفهم على ماأجراه علماء النحو فحسب كما أن "من موجبات التوسع في فن والاطلاع على غوامضه التأليف فيه لانه داعية للبحث عن حقائق الاشياء والفحص في دقائقها كما هو ضروري"([16]). وقد اهتم العلماء عموما بوضع المصطلحات لأن المصطلحات مفاتيح أبواب العلوم وخلاصة معانيها،فيمكننا بمعرفة معنى المصطلح معرفة مايتضمنه الباب من المسائل عموما أو على سبيل الإجمال.

ولا بد قبل الولوج في المصطلحات المشتركة ومعرفة دلالاتها من بيان معنى المصطلح والاصطلاح فإن معرفته مدخل الى البحث،

فالاصطلاح بزنة افتعال الدال على المشاركة وجذره الثلاثي (صلح) فالزيادة بالهمزة والتاء ثم قلبت التاء طاء لسبقها بصوت الصاد المطبق.وقد اتفقت المعجمات العربية على أن (صلح)نقيض (فسد) والصلاح خلاف الفساد([١٧])، ولم يرد في معجمات اللغة المتقدمة مادة (اصطلاح)إلا مااستدركه مرتضى الزبيدي فذكر الاصطلاح وعرفه بأنه "اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"([١٨])، وهذا التعريف يغلب عليه النزعة الاصطلاحية،واما الاصطلاح في المعجمات التي عنيت بذكر تعاريف مصطلحات العلوم فهو عند السيد الشريف الجرجاني "اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ماينقل عن موضعه الأول أو هو اخراج الشيء من معنى الى آخر لمناسبة بينهما"([١٩])، وقال أبو البقاء الكفوي "الاصطلاح هواتفاق القوم على وضع الشيء وقيل إخراج الشيء عن المعنى اللغوي الى معنى آخر لبيان المراد"([٢٠]).

ومن حيث الزنة الصرفية فالاصطلاح هو مصدراصطَلَح يَصطَلِح،واما المصطلح فهو اسم مفعول مشتق من الفعل اللازم (صلح) فيكون متعلقا بجار ومجرور لأن الفعل اللازم لايأتي منه اسم المفعول الا اذا تعلق بجار ومجرور. والتقدير (مصطلح عليه) ثم حذف الجار والمجرور لكثرة الاستعمال مع معرفة المراد كما هو الحال حين يقول النحاة :كسر لالتقاء الساكنين، والتقدير لدفع التقاء الساكنين أو لمنع التقاء الساكنين.وقد يستعمل المصطلح بمعنى الاصطلاح فيقال: هذا مصطلح القوم أي اصطلاحهم وحينئذ ينتفي تقدير الجار والمجرور لانه اريد ب(المصطلح) المصدر.

وبالنظر للدلالة المعجمية والتعريف الاصطلاحي المتقدمين فانه يمكن معرفة شروط وضع المصطلح وهي:

١- استحداث معنى يخالف المعنى اللغوي الذي هو الاصل.

٢- وجود علاقة بين الاصل (المعنى اللغوي) والفرع (المعنى المستحدث) من مشابهة أو سببية أو عموم وخصوص أو كلية وجزئية أي علاقة بنوع ما، لأن المعنى اللغوي هو البؤرة المركزية في الدفع بالمصطلح. والعلاقة ليست محددة بالخصوصية كما يفهم من كلام الصبان حين قال "والأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لامباينة لها"([٢١])، فإنه يقصد بالأصل الغالب وإلا فإن المصطلح قد يكون أعم مما نقل منه، فإن (الفاعل) في اللغة مخصوص بمن اوجد الفعل وأحدثه وأما عند النحاة فهو أعم،قال الرضي (ليس الفاعل عند النحاة من فعل شيئا فان (زيد) في (مات زيد) فاعل وهو لم يفعل الموت ومنه قامت السماوات والارض بأمر الله ومنه مات زيد وانكسر الشباك([٢٢])، وكما في الخبر -كما سيأتي - فانه في الاصطلاح النحوي أعم منه في اللغة. فالمصطلح قد يكون أعم من معناه اللغوي المنقول منه ولهذ عبر الصبان ب(الأصل) أي الغالب.

٣- اتفاق اثنين أو أكثر من أهل ذلك العلم على استعمال اللفظ المنقول على المعنى المستحدث مع تقبل علماء ذلك الفن لذلك المصطلح ولو عند طائفة منهم.

٤- أن يدل المصطلح على المفهوم (المعنى) المنقول اليه دلالة دقيقة بأن لايتطرق اليه الفساد وذلك بأن يكون جامعا لأفراده مانعا من دخول غيره فيه. وينبغي الاشارة الى أنه لايصح العبث الان بالمصطلحات التي ثبتت وتقبلها العلماء وصارت مشهورة في المصنفات والمخاطبات،فإن المصطلح صار علما على معناه.

فهذه مقدمة لابد منها في دلالة المصطلح وبيان مفهومه وشروط تحققه،وأما المصطلحات النحوية التي تداخلت عند بعض النحاة مع المصطلحات المنطقية فسنذكرها متبعين ترتيب الأبواب النحوية واما بعض المصطلحات التي لاتنتظم في باب فسنؤخر ذكرها مقدمين مصطلح الحد لأن سائر المصطلحات تنتظم تحته، وهذه المصطلحات هي:

١-**الحد:** هذا المصطلح لايقع في باب معين من أبواب النحو ومسائله، ومع هذا فان هذا المصطلح كان أساسا منهجيا قابل به النحاة المتأخرون المفاهيم النحوية ،ف(الحد)يكاد يكون موجودا في مطلع كل باب أو مبحث نحوي ولاسيما في مصنفات مابعد القرن الرابع الهجري.

والحد لغة المنع والحاجز بين الشيئين والنهاية التي ينتهي اليها تمام المعنى([٢٣]). واما الحد عند علماء المنطق فهو قول دال على ماهية الشيء وهو إما تام أو ناقص لانه إن كان بالجنس والفصل القريبين فهو حد تام وإن كان بالجنس البعيد والفصل القريب فهو حد ناقص، والمقصود بالماهية مجموع الذاتيات التي بها قوام الشيء([٢٤])، فذاتيات الانسان مثلا هي الحيوانية والنطق(أي الحياة والفكر)، ومعرفة ذاتيات الأشياءأي حقائقها أمر مستحيل أو عسير في عموم المحسوسات والمعاني، والحد يختلف عن التعريف عند علماء المنطق،لأن التعريف عندهم ما يميز المعرف بأي شيء كان، فعندما يقولون (يعرف) فيقصدون تمييز المعرف وتوضيحه بأي شيء كان أي سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات، واما إذا قالوا (ويحد بكذا) فإنهم يشترطون ذكر ذاتيات الشيء الذي يتم بها قوامه([٢٥]).

وقد وقع بعض علماء النحو في هذا فأخذوا تعريف المناطقة وأجروه على المفاهيم النحوية، قال ابن يعيش "اعلم انهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة الشيء وتمييزه عن غيره تمييزا ذاتيا حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على الجوهر المحدود دلالة عامة،والقريب منه أدل على حقيقة المحدود دلالة خاصة"([٢٦]) فالحد النحوي عند (ابن يعيش) ينبغي أن يأخذ طريقة أهل المنطق بذكر ذاتيات الشيء بأن يؤتى بالجنس والفصل القريبين ثم شرع (ابن يعيش) في تطبيق الحد المنطقي الذي ذكره على الكلمة والمفرد بتطبيق مفهوم الجنس والفصلِ، وكذلك فعل (الرضي) حين اعترض على تعريف (ابن الحاجب) للمبتدأ فقد عرفه الأخير بـ"الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل زيد قائم وماقائم الزيدان وأقائم الزيدان؟ فإن طابقت مفردا جاز الأمران"([٢٧])، فأراد ابن الحاجب أن يجمع نوعي المبتدأ في تعريف واحد بيد أن الرضي الاسترابادي اعترض على تعريف المبتدأ بنوعيه في تعريف واحد فقال "واعلم أن المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع أجزائه، فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد"([٢٨])، فهذا الاعتراض نابع من التفكير المنطقي القائم على مفهوم أن لكل مفهوم حدا يخصه فكان ينبغي – عند الرضي – أن يحد كل نوع بحد مميز عن الآخر.والمطلع على كتب الشروح والحواش النحوية عند المتأخرين يرى أن بعضا من الاعتراضات التي ذكروها على من تقدم من النحاة كان بسبب ربطهم مفهوم التعريف بمفهوم الحد،والحق أن المتقدمين لم يراعوا الحد المنطقي في تعاريفهم، ولهذا فإن كثيرا من النحاة لم يعول على المناطقة في مفهوم الحد، فالحد عند اغلب النحاة هو المعرف للشيء المميز له عن عداه،وقد استعمل الجرجاني هذا المعنى في المقتصد عند كلامه عن مواضع التفريق بين كسر همزة إن وفتحها إذ قال "اعلم أن الحد في الكسر والفتح أن الموضع إذا اختص بأحد القبيلين الفعل أو الاسم وجب الفتح، فإذا لم يختص بأحدهما وصلح لهما وجب الكسر"([٢٩])، فالحد هنا بمعنى المعرف أو الفاصل بين الشيئين المستلزم التعريف بهما.

ولم يكن أغلب النحاة يعنون بدقائق النظر المنطقي في تعاريفهم فالعبرة عندهم التوضيح بالمعرف والتمييز له، فما اعترض عليه الرضي كان قد فعله الزمخشري فقد عرف المبتدأ والخبر كليهما بتعريف واحد فقال "المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للاسناد نحو قولك زيد منطلق"([٣٠])، ومن غرائب مافعله ابن الحاجب أن اعترض على الزمخشري بما فعله هو، فقد تقدم أن ابن الحاجب عرف نوعي المبتدأ بتعريف واحد واعترض عليه الرضي ،ثم يقوم ابن الحاجب بالاعتراض على الزمخشري في ايراده مفهومين(المبتدأ والخبر)في تعريف واحد فقال ابن الحاجب "لا يستقيم أن يحد مختلفان بحقيقة واحدة، فكما يمتنع أن يقال: الانسان والفرس جسم متحرك،ويقصد به تحديدهما فكذلك هنا"([٣١])، ولعل مافعله ابن الحاجب من ايراده تعريفا واحدا لنوعي المبتدأ يغتفر عنده لأن المبتدأ بنوعيه مفهوم واحد عنده وليس كذلك المبتدأ والخبر المختلفين بالمفهوم تماما لأن أحدهما مسند والآخر مسند اليه. وعلى الرغم من كل هذا فالصحيح أن الزمخشري كان يعرف المبتدأ والخبر تعريفا نحويا يقصد به التوضيح والبيان بتمييزهما عن

سواهما ولهذا تمم كلامه بالتمثيل والبيان ولايقصد الحد المنطقي كما ذهب اليه ابن الحاجب.

وقد نقل أبو الثناء الآلوسي في حاشيته على شرح قطر الندى عن ابن هشام اعتراضه على من يراعي في حدوده النحويه النظر المنطقي،قال الآلوسي "صرح ابن هشام في بعض تعليقاته بأن حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وإنما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم، ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه اهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه، وإنما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون"([٣٢]).

بل إن الغزالي خالف علماء المنطق فذكر أن الحد ينبغي أن يطلق على أحد ثلاثة أمور([٣٣]):

١- على مايبين المصطلح بمفهومه اللغوي ويوضحه.

٢- على مايميزه عن غيره بأي طريقة كانت.

٣- على مايشرح المصطلح بالجنس والفصل المنطقيين.

ويلاحظ أن الغزالي جعل بيان الشيء بمفهومه اللغوي بأن يتضح للمتلقي نوعا من انواع الحد، ولعله سلك هذا المسلك لاقتناعه بعسر الحد المنطقي أو استحالة معرفة ذاتيات الأشياء ولاسيما الامور المعنوية،ولهذا وقع ابن يعيش ومن بعده في محظورات المناطقة حين ارتضوا ان يعرفوا المفاهيم النحوية بحدود منطقية،لأن المفاهيم النحوية يستحيل معرفة ذاتياتها أي حقائقها المقومة لها لانها مفاهيم ذهنية تختلف باختلاف الأذهان،فهل نستطيع أن نعرف ذاتيات الضمة أو الفتحة مثلا أو نعرف ذاتيات المفاعيل والحال؟ ولهذا كان الحد عند الغزالي هو مايوضح المفهوم ويميزه عند المتلقي بأي طريقة كانت. وقد نقل اسماعيل الكلنبوي – وهو من محققي علماء المنطق المتأخرين – عن علماء المنطق أن الغرض الأصلي من التعريف هو التوضيح([٣٤]).

وقد توضح هذا الامر عند بعض النحاة كالفاكهي– وهو من النحاة المولعين بالمنطق — فذكر ان الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد وهو مايميز الشيء عن ماعداه ثم ذكر أن الحد عند المناطقة هو ماتركب من الجنس والفصل القريب أو البعيد([٣٥]).

ومما تقدم يتبين أن مفهوم الحد عند أغلب النحاة هو المميز للشيء عما عداه بأن يكون جامعا لأفراده مانعا من دخول غيره فيه، ولهذا قال الرضي "شرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً"([٣٦])، ومما يشترط للحد أن لايتضمن لفظا مبهما لان وظيفة المعرف(الحد) هو التوضيح والبيان، فالموصول عند ابن مالك (هو من الأسماء ماافتقر الى عائد أو خلفه أو جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولاإنشائية ومن الحروف ما أوَّل مع مايليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد) فقال أبو حيان في شرحه على التسهيل (الموصول الاسمي والموصول الحرفي كلاهما محصور بالعد فلا يفتقر في تعرفهما إلى الحد... فقوله (ما افتقر) جنس وجاء بلفظ (ما) الدالة على الإبهام، وينبغي أن لايؤتى في الحد بلفظ مبهم)([٣٧])، والظاهر ان لإبهام في (ما) بعد اقتران الاسم الموصول بصلته لأن الصلة تزيل وترفع الابهام ،وتجدر الإشارة الى ماذهب اليه أبو حيان من أن ماكان محصورا بأقسامه فلا يحتاج الى حد لتميزه بالتقسيم،فقد يكون يعرف المصطلح ويتميز من غيره بمعرفة أقسامه المحصورة، فالعبرة في معرفة المصطلح هي بالتوضيح والتمييز بأي طريقة كانت،فيلحظ مما تقدم أن المعرف (المحدود) قد لايحتاج الى تعريف (حد) وذلك إذا كانت أفراده محصورة بالاستقراء والتتبع،فيحصل الجمع لأفراد المحدود ومنع دخول غيره فيه بالعد والحصر، وهذا يدل على أن شرط الحد عند النحاة هو التوضيح والتمييز والبيان لاغير، سواء كان بذكر أوصافه المميزة أو بذكر جميع أفراده على طريق الحصر أو بذكر الأمثلة الموضحة للمعرف كما هي طريقة المتقدمين من النحاة.

٢- **المفرد**: تكلم علماء المنطق عن المفرد لأن المعاني عندهم إما مفردة او مركبة فتناولوا الإفراد والتركيب في بحوثهم، فالمفرد عندهم (الذي لايراد بالجزء منه دلالة على شيء أصلا حين هو جزؤه كقولك عيسى وإنسان فإن جزأي عيسى (عي) (سى) وجزأي إنسان هما (إن) و (سان) مايراد بشيء منهما الدلالة على شيء أصلا)([٣٨]). وبهذا التعريف فإن عبد الله– ونحوه من الأعلام المركبة بالإضافة– حين إطلاقه علماً سيكون

مفردا وليس مركباً وهو ماصرح به الغزالي حين دفع مثار شك إذ قال (فإن قلت فما قولك في عبد الملك فاعلم أنه ايضا مفرد إذا جعلته اسما علما كقولك زيد وعند ذلك لاتريد ب(عبد) دلالة على معنى ولاب(ملك) دلالة على معنى)([٣٩])، فكل علم على ذات هو عند المناطقة مفرد سواء كان بلفظ واحد أو أكثر ومنه شاب قرناها وتأبط شرا وسيبويه وغيرها من المركبات اذا سمي بها.ويقارب اسماعيل الكلنبوي الغزالي في كتابه البرهان في علم المنطق فيقول (اللفظ الدال بالوضع إن لم يقصد بالجزء منه دلالة على جزء معناه المطابقي فمفرد)([٤٠]) فالمفرد عند المناطقة أن لايدل جزء اللفظ على جزء المعنى المطابقي حين الإطلاق،ويقصدون بالمعنى الذاتيات المقومة للذات.

وقد تأثر بهذا التعريف المنطقي للمفرد بعض المحققين من النحاة كابن يعيش، فالمفرد عنده ما لايدل جزؤه على جزء معناه ولاعلى غيره من حيث هو جزء له،ثم مثل بـ(زيد) فإنه يدل على (المسمى)، ولو أفرد حرف من لفظ زيد كالزاي مثلا لم يدل على المعنى البتة([٤١]). وقد تأثر ابن هشام أيضا بتعريف المناطقة للمفرد فقال عند تعريفه المفرد من اللفظ (والمراد بالمفرد مالايدل جزؤه على جزء معناه وذلك نحو (زيد) فإن أجزاءه هي الزاي والياء والدال، وإذا أفردت لاتدل على شيء ممايدل هو عليه)([٤٢]).

وقد تقدم اعتراض ابن هشام على متأخري النحاة من المشارقة في تتبعهم التعاريف المنطقية وعدم مراعاتهم مقاصد النحاة في إيراد التعاريف، وقد تبع الفاكهي ابن هشام فقال في تعريف المفرد (مالايدل جزؤه على جزء معناه ،فإن أجزاءه هي ذوات حروفه الثلاثة)([٤٣]).

ولم يرتض أغلب النحاة صنع ابن هشام والفاكهي وغيرهما من العلماء ممن تتبع طريقة المناطقة في ايرادهم التعريفات النحوية،فقال الشيخ يس معلقا على قول الفاكهي بعد إيراده تعريف المفرد "هذا التعريف للمفرد بالاصطلاح المنطقي وهو من أقسام اللفظ الموضوع ويدخل فيه عندهم الأعلام المركبة، والمحققون من النحاة أنها مركبات وبذلك يصرح كلامهم فيما لا ينصرف، والمفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء، وإنما كانت مفردات عند المنطقي لأن نظره في المعاني الكلية"([٤٤]). فالمفرد عند الشيخ يس مايلفظ بلفظ واحد أي مايقع الإعراب على آخره لفظاً أو تقديراً – ليشمل زيد والفتى – أو حكما – ليشمل المبني. فإن (عبد الله) مثلا هو لفظ متكون من مفردين عند جمهور االنحاة لأننا إذا قلنا (جاء عبدالله) فالحركة الإعرابية على لفظ (عبد) هي الضمة الدالة على الرفع على الفاعلية ولفظ (الله) مجرور بالكسرة الدالة على كون اللفظ مضافا اليه، ولايصح أن يكون (عبدالله) مفردا كما ذهب اليه المناطقة ومن أخذ تعريفهم للمفرد ، فإن نظر النحوي الى اللفظ لا إلى المعنى كما تقدم عن الفارابي وغيره، ولهذا عرف عبد القاهر الجرجاني المفرد تعريفا نحويا حين قال (المفرد هو الجزء الواحد الذي نحو أخوك وضارب وخارج)([٤٥])، وقد يعترض معترض على الشيخ الجرجاني بأن (أخوك) متكون من مفردين وهما (أخو) و(الكاف) المضاف اليه لأن الكاف ضمير فهي اسم، فـ(أخوك) مركب إضافي، ولعله يقصد بالمفرد المضاف فقط وذكر (أخوك) لينبه على المعرب بالحروف أو باعتبار ان المضاف والمضاف اليه من حيث الواقع الخارجي شيء واحد فإن غلام زيد من حيث اللفظ هما اثنان(غلام وزيد)ومن حيث الواقع الخارجي شيء واحد وهو ذلك الشخص الذي يطلق عليه غلام زيد،ومثله لفظ أخوك الذي مثل به الجرجاني.

وقد كان السكاكي دقيقا في تعريفه المفرد إذ أخذ مسلكا عقليا نحويا فقال "والمراد بالأفراد أنها وضعت لذلك المعنى دفعة واحدة"([٤٦]) أي من غير تركيب بحسب الأصل سواء كان بلفظين كالمضاف والمضاف اليه أو بلفظ واحد. وقد تفطن كثير من اللغويين لهذه الإشكالية في تعريف المفرد فذكر الكفوي تعريف المفرد ونسبه الى المحققين من النحاة فقال "هو الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء"([٤٧])، ووقد ارتضى الدكتور علي أبو المكارم أن يعرف المفرد المأخوذ في تعريف الكلمة بأن يقال هوعدم وجود علاقة بين أجزاء اللفظ وأجزاء المعنى كما في رجل ورجلين ورجال ورجالات وزيدون فإن اجزاء

اللفظ من (رجل) مثلا لاصلة لها بأجزاء المعنى وهي الدلالة على شخص بمواصفات معروفة إذ لاعلاقة بين الراء مثلا ورأس الرجل أو عينه أو جسمه،وبهذا يكون لفظ رجل أو رجلين أو رجال مفرد لأنها تصنف من الكلمات المفردة واما حضر موت وعبد الله فهي مركبات([٤٨]).والتعريف الذي ذكره أبو المكارم قريب من تعريف المناطقة وكان ينبغي أن يعرفه بالتعريف النحوي المذكور فيما تقدم لأن كل مصطلح ينبغي أن يعرف على وفق العلم الذي يذكر فيه,كما أنه لايصح أن يبدأ التعريف بالعدمية،لأن التعريف أمر وجودي تنجيزي حاصل وليس أمرا عدميا الا إذا عرفنا شيئا يقصد به السلب كما في تعريف العمى الذي هو عدم البصر مثلا،ولا بد من الأشارة الى أن المفرد عند النحاة يطلق باعتبارات عدة وذلك بحسب مايقابله، فيرى ابن الحاجب أن له ثلاثة اعتبارات([٤٩]):

١- المفرد المقابل للمركب ويقصد به ماذكر في تعريف الكلمة.

٢- المفرد المقابل للمضاف والشبيه بالمضاف وهو الذي يذكر في باب المنادى واسم لا النافية للجنس.

٣- المفرد المقابل للمثنى والمجموع.

وكان عليه أن يزيد رابعا وهو المفرد المقابل للجملة في مبحث خبر المبتدأ، فإن الخبر إما أن يكون مفرداً أو جملة، وتنحل شبه الجملة الى المفرد أو الجملة بتقدير المتعلق.

فالصواب أن يعرف المفرد تعريفا لفظيا كما ذهب اليه كثير من النحاة، لأن النحو ظاهرة لفظية تركيبية.

٣- **المركب**: وحين عرف بعض النحاة المفرد تعريفا منطقيا لزمهم أن يعرفوا ما يقابله وهو المركب تعريفا منطقيا ايضا فوقعوا في المحظور كذلك وقد قسم علماء المنطق المركب إلى قسمين([٥٠])، وهما:

١- المركب التام الذي كل لفظ منه يدل على معنى والمجموع يدل دلالة تامة بحيث يصح السكوت عليه واقل ما يكون من اسمين أو من أسم وفعل.

٢- الذي كل لفظ فيه يدل على معنى والمجموع يدل دلالة ناقصة بحيث لا يصح السكوت عليه كقولنا في الدار والانسان . ويلاحظ أن (الإنسان) عند علماء المنطق مركب لانه تضمن كلمتين دالتين على معنيين وهما (ال) الدالة على الجنس او العهد و(انسان) الدالة على المعنى المعروف، وأما عند النحاة فإن قولنا الرجل أسد متكون من أسمين وهما (الرجل) و (أسد) فلا يقال إن (ال) حرف مبني على السكون كما هو الحال في قولنا (لا رجل قائم) فإن (لا)حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب و (رجل) اسمها و(قائم) خبرها متضمنا ضميرا عائدا على (الرجل) فقد ذكرت في الجملة الثالثة مفردات ومع الضمير المتحمل يكون في الجملة أربع مفردات. وقد لزم ابن هشام النحوي حين **عرّف** المفرد تعريفا منطقيا أن ينهج النهج نفسه في تعريفه المركب فقال "بخلاف قولك (غلام زيد) فإن كلا من جزئيه وهما الغلام وزيد دال على جزء معناه فهذا يسمى مركباً لا مفرداً"([٥١])، وقد ذكر ابن هشام – كما تقدم – أن نحو (عبدالله) علما هو مفرد وليس مركبا وهذا يخالف منهج النحاة في فهمهم للمركب، بل إن إبن هشام نفسه خالف هذا عند ذكره علل موانع صرف الاسم فقال "العلة الثانية التركيب وليس المراد به تركيب الإضافة كامرئ القيس لأن الاضافة تقتضي الإنجرار بالكسرة فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة ولا تركيب إسناد.... ولا التركيب المزجي ... مثل سيبويه لأنه من باب المبني، والصرف وعدمه إنما يقالان في المعرب وإنما المراد التركيب المزجي الذي لم يختم بويه كبعلبك وحضرموت ومعديكرب"([٥٢]). ويلحظ مما تقدم أن الاسم قد يكون مركبا ولا إسناد فيه ،فهو مركب باعتبار أن الإعراب فيه يتعدد على لفظيه وهو مفرد من حيث إنه لاإسناد فيه لأنه لم يفد فائدة تامة، وهو مع هذا مفهوم،أي هنالك فرق بين الفهم والفائدة،فالفهم يحصل بمعرفة مدلول المفرد أو المركب مطلقا، وأما الفائدة فلا تحصل إلا بمعرفة مدلول المركب التام أي بتحقق ركني الإسناد. وقد ذهب الدكتور علي أبو المكارم إلى أن المركب هو (اللفظ الذي يدل على معنى غير مفرد وغير تام)([٥٣])، ولا شك أنه قصد بالمركب المقابل للمفرد، وإلا فإن المركب قد يكون تاما كما في المبتدأ والخبر، وإن بدا من تقسيماته أنه يرى أن المركب التام يسمى جملة. وبهذا يتضح

أن الاسم المعرف بـ(أل) – كما تقدم – وأسماء الإشارة التي سبقتها (ها التنبيه)([٥٤]) ومثل (العباس) وهو الاسم الذي اقترن بـ(أل) التي للمح الصفة([٥٥])، كل هذه الاسماء مركبة عند المناطقة وليست مركبة عند النحاة ،فإن المركب عند النحاة – من حيث المفهوم – إما أن يدل على معنيين قبل الضم وبعده مثل غلام زيد والحديقة جميلة، وإما أن يدل على معنيين قبل الضم وأما بعد الضم فإنه صار بمنزلة الاسم الواحد مثل (عبدالله)علما، ولهذا ذكر سيبويه المركبات الإضافية والعددية والمزجية في باب وسمه بقوله (هذا باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعل بمنزلة اسم واحد)([٥٦])، فإن (حضرموت)مركب قد تغير معناه عن معنى مفرديه، فـ(حضر) له معنى و(موت) له معنى آخر يخالفه، ولكن بعد التركيب تغير المعنى فصار بمنزلة الاسم الواحد، ومثله (ثلاثة عشر) وماشابهها، وبعض المركبات قد لايتغير معناه بعد التركيب تغيرا تاما،فإن (حيث) إذا اقترنت ب (ما) بقيت دالة على المكان ولكن دلالتها الذهنية تغيرت نوعا ما، فإنها قبل دخول (ما) لم تتضمن الشرط وبعد دخول (ما) تضمنت معنى الشرط ،فالتغير بزيادة في المفهوم إذ انتقل الى المفهوم الشرطي. فالمركب النحوي: إما أن يحمل بالتركيب تغيرا دلاليا كما في (حضرموت) أو تغيرا في الوظيفة النحوية كما في (حيثما) أو كلاهما معا كما في(إنما) فإنها أفادت الحصر وهو معنى دلالي لم يكن حاصلا بدلالة (إن) وحدها أو (ما) وحدها، كما أن عمل (إن) المختصة بالدخول على الجملة الاسمية الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر قد بطل بتركبها مع (ما)، ولاختلاف النظرالنحوي عن النظر المنطقي تنوعت المركبات في النحو العربي. فاتضح من هذا مباينة المفهوم النحوي للمفهوم المنطقي للمركب، فما هو مركب عند النحاة كالأعلام المركبة هو مفرد عند المناطقة، وقد يكون ماهو مركب عند المناطقة كالمفرد المعرف بـ(أل) واسم الاشارة الذي سبقته (ها) التنبيه هو مفرد عند النحاة ،وهذا الاختلاف نابع من اختلاف النظر بين العلمين فإن نظر المنطقي الى المعاني وحسب ولم يبحث الألفاظ إلا لأن المعاني لاتتحصل إلا بقوالب الالفاظ.

٤- **الخبر**: تعرض علماء المنطق الى تعريف الخبر لأن مطلبهم الأساس البراهين المرشدة الى العلوم،والبرهان هو نوع من القياس المركب من مقدمات موصلة الى المطلوب وكل مقدمة من هذه المقدمات هي خبر ويسمون الخبر قضية أيضاً([٥٧])، فالخبر نوع من المركبات عند علماء المنطق وهو "الذي يقال لقائله إنه صادق أو كاذب فيه"([٥٨])، ويلحظ أن علماء المنطق سموا التركيب كله خبرا وهو يرادف القضية، والقضية تتضمن جزأين مفردين وهما خبر ومخبر عنه، فسموا القضية خبرا تسمية للكل باسم الجزء، فالخبر عندهم عند الاطلاق هو مجموع الجزأين المفردين الذين تتكون فيهما القضية ولايقصد به أحد جزأي القضية عند الإطلاق لأنهم حكموا بأن الخبر يسمى (قضية) كما تقدم عن الغزالي، ولهذا قالوا إن الخبر يقع به التصديق والتكذيب، لأن الخبر عندهم عند الاطلاق هو مجموع المبتدأ والخبر (المسند والمسند اليه) المرادف للقضية المنطقية، وقد وقع بعض النحاة في شرك التعريف المنطقي فعرفوا الخبر النحوي عند تعرضهم له بما ذكره المناطقة ،فقد قال ابن السراج (وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت عبد الله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبدالله لافي عبدالله لأن الفائدة في جلوس عبدالله)([٥٩])، فجعل معيار الخبر هو وقوع التصديق والتكذيب به ،ويتابع ابن يعيش ابن السراج إذ يقول: "اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تاما،والذي يدل على ذلك أنه به يقع التصديق والتكذيب"([٦٠])، وقد أصاب ابن يعيش حين عرف الخبر "بالجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدا كلاما تاما" فهو تعريف نحوي نظر فيه الى الدلالة واللفظ ويشمل أنواع الخبر، ولكن كون الخبر يقع به التصديق والتكذيب انسل اليهم من عبارات المناطقة،وقد اعترض ابن مالك على من عرف الخبر بما يحتمل التصديق والتكذيب أو شرط فيه احتماله ذلك وضعف هذا المسلك معللا ذلك بقوله في شرح التسهيل "لأن خبر المبتدأ لاخلاف أن اصله أن يكون مفردا ،والمفرد من حيث هو لايحتمل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لايشترط احتمالها للصدق

والكذب لانها نائبة عما لا يتحملهما"([٦١]). كما فطن الرضي أيضا لذلك فرد على النحاة الذين المناطقة في تعريف الخبر فقال "وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة مايحتمل الصدق والكذب"([٦٢])، فالخبر عند النحاة هو الجزء الذي يتمم معنى المبتدأ لدى المتلقي وهو الذي يقع بعد المبتدأ بحسب الاصل وإن تقدم عليه وجوبا أو جوازا،فلا يسمى مجموع المبتدأ والخبر – عند النحاة – خبراً بل يسمى جملة، وأما عند المناطقة فان الخبر عندهم يرادف القضية–كما تقدم عن الغزالي–أي مجموع الجزأين من المبتدأ والخبر، فتباين مفهوم الخبر بين العلمين،ولهذا كان أفضل تعريف للخبر هو "الجزء المتم الفائدة مع المبتدأ"([٦٣])، وبهذا التعريف للخبر فليس شرطا أن يقع التصديق والتكذيب بالخبر،فقديتضمن المبتدا معنى الشرط فتدخل الفاء في الخبر نحو (كل أرض نزرع فيها شجرة فهو خير)ومن ذلك قول الله تعالى: [الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ]([٦٤])، فإن الاسم الموصول (الذين) يأتي بمعنى الشرط والجزاء ،فجازان يكون الخبر مابعد الفاء([٦٥]). وقال سيبويه "ألا ترى أنك لو قلت :الذي يأتيني فله درهم والذي يأتي فمكرم محمول كان حسنا،ولو قلت زيد فله درهم لم يجز،وإنما جاز ذلك لأن قوله الذي يأتيني فله درهم في معنى الجزاء،فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء"([٦٦]). بل أجاز اكثر النحاة وقوع الجملة الانشائية خبرا للمبتدأ طلبا كانت أو غيره، فأجاز جمهور النحاة (زيد اضربه) من غير تأويل وجعله ابن مالك مسموعا شائعا في كلام العرب([٦٧]). فإذا جاز أن يكون الخبر جملة انشائية مع ان الجمل الانشائية لاتحتمل التصديق والتكذيب لأن معناها يقع مقترنا بلفظها أو بعده على خلاف في المسألة. فالخبرإن كان جملة إنشائية فلا يقال إنه يحتمل التصديق والتكذيب،ومع هذا فقد تم المعنى مع المبتدأ ،بل أجاز النحاة وقوع جملة المخصوص بالمدح أو الذم خبرا نحو (زيد نعم الرجل) فـ(زيد)مبتدأ و(نعم الرجل)خبر له ولايحتمل إعرابا آخر،و(نعم وبئس)من أفعال المدح والذم التي تصنف ضمن الإنشاء غيرالطلبي([٦٨]). فمن أخذمن النحاة تعريف المناطقة للخبربمايحتمل التصديق والتكذيب أشكل عليه وقوع جمل إنشائية خبرا للمبتدأ مسموعة عن العرب ،فمثلا منع ابن الأنباري أن تقع الجمل الطلبية خبرا وأول ذلك لأنه اتخذ تعريف المناطقة للخبر([٦٩])، وتبع بعض المتأخرين ابن الأنباري معللا وقوع الطلب خبرا فقال الصبان "فإذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت خبرا عنه،فكانه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه وبه أيضا صح احتمال الكلام الصدق والكذب"([٧٠]). والصحيح عند جمهور النحاة جواز وقوع الجمل الإنشائية خبرا عن المبتدأ دون تأويل.

ويستخلص مما تقدم:

١- إن علماء المنطق عرفوا الخبر بما يحتمل التصديق والتكذيب أو يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أوكاذب وهذا تعريف لمجموع الجملة المكونة من المبتدأ والخبرأو من الفعل والفاعل،وتسمى الجملة عندهم قضية أو خبرا، فالخبر وصف للكلام التام أي المسند والمسند اليه.

٢- إن بعض النحاة أخذوا تعريف الخبر من المناطقة وعرفوا به خبر المبتدأ ،وهذا المسلك خطأ ، لأن خبر المبتدأ قد يكون مفردا وقد يكون جملة إنشائية وكلاهما لايحتمل التصديق والتكذيب،فأوقعهم هذا الأمر الى أن يأولوا- لورود شواهد كثيرة تقع فيها الجملة الإنشائية خبرا – ليصح ماعرفوا به الخبر ،ولو عرفوا الخبر بالجزء المتم الفائدة مع المبتدأ لمااحتاجوا الى التأويل فاستعمال مصطلح علم في علم آخر يوقع في شرك التأويل البعيد عن الواقع اللغوي.

٥- **الفاعل**: هو مصطلح نحوي يختلف عن الفاعل في المصطلح المنطقي القائم على النظر العقلي،فإن الفاعل في المفهوم المنطقي وعند علماء الكلام من احدث شيئا ،ولهذا تراهم حين يتكلمون عن الفاعل يقصدون به المحدث شيئاً([٧١]).

وقد تعامل النحاة مع الكلام كواقع لغوي مرتبط بدلالات واقعية، فلم يحكموا على مصطلحاتهم بالنظر العقلي فحسب، ولهذا رد أبو علي الفارسي على من عرف الفاعل بأنه من احدث شيئا،فقال في تعريف الفاعل "اعلم ان الفاعل

رفع وصفته أن يسند الفعل إليه مقدما عليه ومثاله جرى الفرس... ويطيب الخبر... وبهذا المعنى الذي ذكرت ارتفع الفاعل لابأنه احدث شيئا على الحقيقة ،ولهذا يرتفع في النفي إذا قلت لم يخرج زيد"([٧٢])، فالفاعل النحوي هو ماأسند اليه الفعل المبني للمعلوم مقدما عليه ،فالفعل المنفي يرتفع الاسم بعده على انه فاعل وإن لم يقم بالفعل نحو ماخرج زيد ،وإذا قلنا (أيقوم زيد) بالاستفهام من المخاطب فـ(زيد) فاعل وإن لم نثبت له القيام، فالفاعل النحوي قد يحدث شيئا وقد لايحدثه([٧٣])، ومن ذلك مات زيد وقامت السموات والارض بأمر الله وانكسر الشباك، فالفاعل عند النحويين مصطلح له دلالته الخاصة،فقديكون هو القائم بالفعل وقد لايكون هو القائم بالفعل، فالنظر الى الفاعل من المنظور النحوي هو الشكل فقد تكون له وظيفة معنوية أو لاتكون له إلا باعتبار الشكل، وهو أن يسبقه فعل مبني للمعلوم ويكون الاسم بعده مرفوعا على طريقة الاسناد اليه، ولهذا قال ابن يعيش (اعلم ان الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل الى ذلك الاسم، ولذلك كان في الايجاب والنفي سواء... إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل او مؤثرا فيه)([٧٤])، فإن (زيد) في قولنا (قام زيد) فاعل في اللفظ والمعنى وفي قولنا (مات زيد) فاعل في اللفظ دون المعنى([٧٥])، فالفاعل كمصطلح نحوي يختلف عن الفاعل في النظر العقلي،لأن نظر النحاة الى الالفاظ أولا وبالذات كما تقدم.

٦-**الصفة:** الصفة عند علماء المنطق والكلام لا تتحد مع الموصوف لان الصفة من عوارض الذات عندهم فالعلم والقدرة والإرادة صفات والأوصاف هي العالم والقادر والمريد فبينهما تغاير في الحقيقة عند علماء المنطق والكلام([٧٦]).

وهذا المبحث شائك عند المناطقة والمتكلمين ولا نحب التفصيل فيه إلا بقدر ما يتعلق بعلم النحو.

وقد بين ابن جني مفهوم الصفة والموصوف عند أهل النظر العقلي المخالفين لطريقة النحاة فقال "وليس يريد النحويون بالصفة ما يريد المتكلمون بها من نحو القدرة والعلم والسكون والحركة لأن هذه الصفات غير الموصوفين بها الا ترى أن السواد غير الاسود والعلم غير العالم والحركة غير المتحرك"([٧٧]) فالأبيض ليس صفة عند علماء المنطق والكلام بل هو ذات موصوفة بصفة البياض ، فالصفة هو البياض وانما كانت الصفة والموصوف عندهم غير متحدي المعنى لأن الصفة من عوارض الذات ، ولهذا اختار المتكلمون والمناطقة الذات بدلا من الاسم في أحكامهم، فلم يحكموا على الاسم في قضاياهم بل على الذات من أجل "انها – اي الذات- لا توصف بالتعريف والتنكير بناء على أنهما من عوارض الذات، والجملة ليست ذاتا"([٧٨]). فالمتكلمون والمناطقة لا يقولون اسم معرفة أو نكرة بل يقولون ذات نكرة أو ذات معرفة،والجملة لاتتصف بهذه الصفات عندهم.

وأما الصفة عند النحاة فهي النعت وهو "التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته...أو من صفات ماتعلق به"([٧٩])، والنعت – الصفة - يكون مشتقا أو مؤولا بمشتق عند جمهور النحاة،ويصح أن يكون النعت جملة وتكون مؤولة بالنكرة، وهذا مما لاخلاف فيه([٨٠])، فالنعت بالمشتق مثل (كريم، عالم، منصور)، وهذه كلها دالة على ذات موصوفة بالكرم أو بالعلم أو بالنصرة، فالصفة هي الموصوف عند النحاةمن حيث الواقع الخارجي، فهما في الخارج شيء واحد، فإذا قلنا (جاء زيد الكريم) فإن (زيد) و(الكريم) هما في الواقع الخارجي ذات واحدة،كل مافي الامر أنك أحببت أن توضح أمرا للمتلقي بالتنبيه على صفة تميز بها زيد وهي كونه كريما،وإذا كان الأمر كذلك فلا يصح إضافة الموصوف لصفته عند النحاة لأنه لايصح إضافة الشيء لنفسه،فلا يقال (هذا رجل قائم) بإضافة رجل لقائم، وماورد في السماع من ذلك فمؤول([٨١]). فالنعت عند النحاة هو (اسم الفاعل أو المفعول أو مايرجع اليهما من طريق المعنى مما يوجد فيه معنى الفعل نحو:ضارب ومضروب و(مثل)و(شبه)و(نحو) ومايجري مجرى ذلك)([٨٢]). كما أنه يجوز وقوع الجملة صفة عند النحاة إذا وصف بها الاسم النكرة لأن الجمل نكرات كلها فتوصف بكل واحدة منها الاسماء النكرات كقولنا جاء رجل يمشي على استحياء وقول الله تعالى: [وهذا كتاب أنزلناه مبارك] فإن (أنزلناه) على الرفع([٨٣]) فالصفة عند النحاة تباين الصفة عند

المناطقة وقد نبه على ذلك علماء النحو لئلا تزل الأقدام في إيراد مصطلح علم في علم آخر.

٧- **الجنس:** هذا الاصطلاح يقصد به عند علماء المنطق "ما لا يوجد شيء أعم منه وهو داخل في الماهية... أو هو كلي يحمل على أشياء مختلفة الذوات والحقائق في جواب ما هو"([٨٤])، وماتحت الجنس يسمى أنواع ،ومثاله (الحيوان) فإنه نوع لأن فوقه الجسم وتحته الانسان،كما يصح أن يكون الحيوان جنس لان تحته أنواع وهي الانسان والفرس والأسد...،فالجنس لفظ يتناول كثيرا ولاتتم ماهيته بفرد من هذا الكثير كالجسم([٨٥]) واما نحو (رجل) و(المحسن) مما دخلته (ال) الجنسية فلا يسمى جنسا عند المناطقة بل هذه أفراد للإنسان،فشرط الجنس أن يكون مختلفا بالنوع.

وأما عند علماء النحو فقد ذكروا الجنس في عدة مواضع،فمرة ذكروا الجنس بمعناه المنطقي,قال ابن السراج(يقول القائل الدينار ماهو؟فنقول حجر,ويقول الحجر ماهو؟فنقول ذهب,فتجيبه بنوع من ذلك الجنس)فالجنس هنا مايعم النوع المنطقي لأن الحجر جنس لأنواعه كالذهب والفضة والصخر) وذكروه في مبحث (لا) النافية للجنس، وتكلموا عن اسم الجنس الجمعي والإفرادي وعلم الجنس وتكلموا عن الجنس في باب الاستثناء وعند ذكرهم (ال) الجنسية، وتنوعت عباراتهم في تعريفه، ومرة نظروا الى اللفظ وهيئته الدال على أكثر من واحد فالجنس هو اللفظ العام المعرف بأل([٨٦])، وقد كان ابن يعيش دقيقا في تعريفه للجنس منبها على خلاف النحويين مع المناطقة فقال (الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام وكل لفظ عم شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف، وعند آخرين -يقصد المناطقة – لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان فإنه جنس للانسان والفرس والطائر)([٨٧])، وأما الفاكهي فقد نظر الى المفهوم والمعنى المتحصل في الذهن فعرف الجنس بقوله (المفهوم الكلي الصادق بالنوع والصنف وغيرهما لاخصوص الجنس المنطقي)([٨٨])، ولا شك أن هذا التعريف نظر فيه إلى المعنى لا إلى اللفظ، ولعلَّ تعريف ابن يعيش أقرب الى المفهوم النحوي من غيره وذلك لأسباب وهي:

١-إنه جعل اللفظ وصفا للجنس وهوما يجري مع المفاهيم النحوية التي تتعامل مع الالفاظ.

٢- إن الجنس مايعم شيئين فأكثر فقد يكون تحت(ال) فردين في الواقع الخارجي فحسب،فإن (ال)حينئذ جنسية،

وقد تكلم النحاة عن الجنس عند بحثهم (لا) النافية للجنس الداخلة على الاسم النكرة ،فهل الاسم النكرة يعد جنسا عند النحاة أم إن مفهوم الجنس تحقق من دخول (لا)؟، وقبل الإجابة عن هذا لابد من توضيح مفهوم النكرة، فالنكرة عبارة (عن ماشاع في جنسه موجود أو مقدر فالأول كرجل.. والثاني كشمس)([٨٩]) فالاسم الشائع في جنسه نكرة،فنحو(رجل) يشتمل على الجنس كله عن طريق البدل لا الاستغراق، فلو قيل (جاءني رجل)فإنه يصلح لكل مايطلق عليه رجل ،فإذا دخلت (لا) فإنها تستغرق الجنس كله من أجل أن النفي حين توجه للفرد الشائع اقتضى نفي الجنس كله([٩٠])، فالعموم لم يأت من دلالة (رجل) بل مع القرينة الداخلة على (رجل) وهي (لا)، ففهم العموم من مجموع (لارجل)، والظاهر أن العموم الذي دلت عليه الصيغة المركبة (لا رجل) جاء بسبب أن نفي فرد مبهم (المفهوم من دلالة الاسم النكرة) لايكون إلا بانتفاء جميع الأفراد.

وأما ابن مالك فقد سلك طريقا آخر لتعليل الأمر،فإن (لارجل في الدار)عند ارادة نفي الجنس قصد فيه وجود (من) الجنسية فكأن التقدير عنده (لامن رجل في الدار)، فاقتضى ذلك نفي جنس الرجل([٩١])، ولتوضيح المسألة أكثر نقول:

إن قولنا (لا رجل في الدار) هو جواب سؤال (هل من رجل في الدار) فركبوا (لا) مع النكرة كما أن (من) مركبة معها([٩٢])، فكأن تقدير الجواب (لامن رجل في الدار) فحذفت (من) لدلالة السؤال عليها، فالنكرة مع (لا) النافية لاتستحق اسم (الجنس) لأن النكرة تدل على الفرد الواحد الشائع وإنما دل على الجنس بعد تركبه مع (لا)، فأفادت (لا) وظيفتين معنويتين وهما النفي وتحول النكرة من الدلالة على الفرد الشائع الى الدلالة على الاستغراق بسبب تقدم النفي عليها، فنفي الجنس تحقق بمجموع (لارجل)، فلم يقصد النحاة أن (لا) دخلت على اسم دال على الجنس، وقد تكلم

النحاة عن الجنس ايضا في مبحث (إلا) الاستثنائية، لأن ما بعد (إلا) إما أن يكون من جنس ماقبله أو من غير جنسه إن كان المستثنى مذكورا، فإذا كان ما بعد (إلا) مخالفا لماقبلها بالوصف أو الحقيقة فإن المستثنى من غير جنس المستثنى منه ويجب له حكما إعرابيا خاصا، فقول الله تعالى [مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاّ اتِّبَاعَ الظّنِّ](٩٣) فإن (اتباع الظن)من غير جنس العلم ولهذا كان استثناء منقطعا(٩٤)، ولهذا حمل النحاة الاستثناء المنقطع على تقدير لكن من اجل أنَّ (لكن) لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها(٩٥) فلا يدخل في الحكم باعتبار مخالفة المستثنى للمستثنى منه في الوصف أو الحقيقة بل من لطائف ما وجدته ما ذكره ابن الحاجب في أماليه من أنه قد يكون الخارج عن الجنس من نفس حقيقة المذكورين كما في قولنا (قام القوم إلا زيدا) فإنه استثناء منقطع باعتبار القصد فيكون (زيدا) من غير الجنس إن كان (القوم) المعهودين بينك وبين مخاطبك ليس بينهم زيد فهذا استثناء من الجنس من حيث إن (زيدا) من (القوم) ومع ذلك هو منقطع(٩٦)، فإن غير الجنس عند النحويين يطلق على مالم يكن داخلا في الاول في مبحث إلا الاستثنائية،ومن ذلك قولنا (جاء النساء إلا زيدا) فهذا استثناء منقطع لأن المستثنى (زيداً) ليس من جنس المستثنى منه مع أن (زيداً) عند علماء المنطق من جنس النساء، لأنهم جميعا من صنف الإنسان، وأما علم الجنس فإنه عند النحاة مادل على ذات غير مشخصة ،فالإطلاق على الذات وليس على التشخص، ولهذا قسموا العلم الى علم شخصي وعلم شخصي، فالأول كبغداد وأربيل وزيد والثاني هو علم الجنس كـ(أسامة) للأسد و(ثعالة) للثعلب(٩٧)، فأسامة علم على ذات معينة في الذهن، فوضع اسامة بالوضع الأول هو لذات مشخصة ولكن اعتبر المدلول الاعتبار بحيث يصح اطلاقه على كل أسد وأما (زيد) مثلاً فإن الواضع وضعه لذات مشخصه بمدلول التعين ، فالموضوع وضعا اعتبار يا أي علم الجنس قد تتعدد ذوات مدلوله وأما الموضوع وضعا ذاتيا اي علم الشخص فلا تتعدد ذوات مدلوله(٩٨).

فعلم الجنس لا يدل على عموم بل على ذات معين مدلولها اعتباريا أي في الذهن ولهذا صنف علم الجنس ضمن العلم "وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه"(٩٩)، ولهذا أخذ علم الجنس مثل (اسامة) و(ثعالة) أحكام علم الشخص فإن (زيد) علم شخص وهو يمتنع من دخول (أل) المعرفة عليه والإضافة وصحة مجئ الحال منه وهذه الاحكام تنطبق على علم الجنس ايضا. ومن إستعمال (الجنس) عند النحاة ماذكروه في (اسم الجنس) وهو الاسم النكرة الموضوع للفرد الشائع وهوالذي يعبر عنه في علم الاصول بالمطلق، مثل قولنا (رجل، علم، رقبة، عسل، شاي) وغيرها من النكرات الدالة على الذات، ومما ورد عن النحاة أن فاعل نعم وبئس لا بدَّ أن يكون أسم جنس ليدل على أن الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس(١٠٠).ولكن فاعل نعم وبئس لابد أن يكون معرفة نحو نعم الرجل زيد أو ضميرا مفسرا بنكرة.

وأما (أل) الجنسية فإنها إذا دخلت على النكرة فإنها تعم وهذا هو الذي قصده أبن الأنباري وابن يعيش عند تعريفهما لجنس كما تقدم.

فالجنس عند المناطقة اصطلاح يقصد به الاسم الكلي الذي يصنف تحته أنواع مختلفة الماهية والحقيقة فهو يختلف عن الاصطلاح النحوي تماما ، وأخيرا يطالعنا تعريف عبد القاهر الجرجاني للجنس بقوله (الجنس أن تقول "كثر القتل والضرب" تريد العموم والشياع)(١٠١). فالجنس عند النحاة مايستغرق اثنين أو أكثر مطلقا.

٨– القياس: استعمل علماء المنطق مصطلح (القياس) وقد إهتموا به وتناولوه بالتعريف والتقسيم، والمقصود في هذا البحث ذكر التعريف وبيان مرادهم فيه : فالقياس عند المناطقة هو (قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر)(١٠٢)، وهو أحد أقسام الحجة، إذ الحجة عندهم ثلاثة اقسام (قياس واستقراء وتمثيل).

والقياس المنطقي قياس شكلي صوري له أربعة أشكال ويتألف من مقدمتين ونتيجة ولا **بدَّ** لكل قياس من أربعة أركان (الاصل والفرع والعلة والحكم)(١٠٣)، وأما القياس في النحو العربي فقد ظهرت بوادره منذ النشأة الاولى إذ يوصي عبدالله

بن ابي إسحاق تلميذه يونس بن حبيب بقوله (عليك بباب من النحو يطرد وينقاس)([١٠٤]).

وكان المقصود بالقياس حينئذ قياس النصوص على النصوص وإلحاقها بها([١٠٥])، ثم جاء الخليل وسيبويه فتعمق النظر الى النظام اللغوي بإ طلاعهم على الكثير الغالب والعربي الجيد فظهر عندهم القياس جليا بمعنى قياس الشبه وذلك بأن يقيسوا تركيب على تركيب أو حكم إعرابي على آخر لوجود شبه بينهما وذلك بعد تحليل للمنقول المسموع عن العرب. وقد ذهب د.علي أبو المكارم الى أن استعمال مصطلح القياس عند عبدالله بن أبي إسحاق والخليل وسيبويه ومن هو في هذه المرحلة كان بمعنى الإطراد والشيوع، فالمقصود بالقياس عنده هو "مايشيع في النصوص حتى إنه ليفرض — باطراده — مراعاته والتزامه فيصبح بذلك مقياسا للصحة والخطأ"([١٠٦]) ثم أورد نصين لسيبويه والكسائي ينتصر فيهما لرأيه مع أن النص الذي نقله عن سيبويه لم يذكر فيه لفظ (القياس)([١٠٧]).

وبعد الاطلاع على كتاب سيبويه نجده يستعمل القياس في ثلاثة معان:

أحدها إثبات حكم لتركيب أو لفظ بسبب مشابهته لما ثبت عن العرب من حيث المعنى ونجده بعد إثبات المساله يعلل إثبات الحكم بمقاربة الاصل للفرع في المعنى.

الثاني بمعنى الإطراد والشائع والمشهور عن العرب .

الثالث بمعنى ما يقبله العقل وصحيح النظر.

فممَا يتفق مع المعنى الأول قول سيبويه "واعلم أنه لايقال قائما فيها رجل،فإن قال قائل أجعله بمنزلة راكبا مر زيد وراكبا مر الرجل قيل له فإنه مثله في **القياس** لان فيها بمنزلة مر،لكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل"([١٠٨]).

فإن قوله (فإنه مثله في القياس) أي ان (قائما فيها رجل) يشبه من حيث المعنى (راكبا **مرَ** الرجل) لمشابهة (مر) لـ(فيها) من حيث ان الجار والمجرور يطلب معمولا كما أن الفعل (مر) يطلب معمولا، فالقياس هنا هو قياس في عمل العامل فإنه جعل الجار والمجرور عاملا كما أن الفعل يعمل أيضا. ومما يتفق مع المعنى الثاني الذي حصر به د. علي ابو المكارم مفهوم القياس عند المتقدمين ما ذكره سيبويه في باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع بقوله (فإذا سميت رجلا برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول : هذا رَجُلان ورأيت رجلين ومررت برجلين... ومن النحويين من يقول: هذا رَجُلان كما ترى يجعله بمنزله عثمان)([١٠٩])، فإن قوله (أقيسه) يقصد به انه مطرد وشائع وغالب كما هو ظاهر من عطفه (أجوده) عليه.

ومما يتفق مع المعنى الثالث ماقاله سيبويه في باب تسمية المؤنث (فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس لأن المؤنث أشد ملائمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما **أنّ** أصل تسمية المذكر بالمذكر)([١١٠])، فالقياس هنا بمعنى المتقبل في النظر العقلي وصحيح الفكر ثم يعلل ذلك عدم صرف الاسم المذكر حين يكون المسمى مؤنثا بأن المؤنث أشد ملائمة للمؤنث فلما خرج الاسم عن بابه فقد حكما من أحكامه وهو التنوين ومايتبعه. فالقياس النحوي هو الحاق لفظ أو تركيب باخر لمشابهتهما في المعنى.

٩- **العلة:** تنقسم العلة عند المناطقة الى اربعة اقسام :علة بمعنى السبب في وجود الشيء كالاب لوجود الصبي، فالصبي وجوده له علة وهي الوالدان وعلة بمعنى ما لا بد منه لوجود الشيء كالخشب للكرسي وعلة بمعنى صورة الشيء كصورة البيت للبيت والعلة الغائية اي الباعثة على الشيء كالسكن للبيت علة لشراء البيت وهي التي تكون عقب الشيء([١١١])، وأكثر ما يستعمل من هذه العلل نوعان وهما: العلة السببية – وهي بمفهوم المناطقة لاتتخلف أبدا ولاتكون معلولا – والعلة الغائية. واما في الاستعمال النحوي فإن هذا المصطلح استعمل في البدايات الاولى للنحو العربي إذ ذكره الخليل بن احمد الفراهيدي بقوله "إن العرب نطقت على سجيتها وعرفت مواضع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها،وأعتلك أنا بما عندي انه علة لما اعتللته منه،فإن أكن اصبت العلة فهو الذي التمست...فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء... فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا"([١١٢])، فالعلة عند الخليل بمعنى الحكمة أو

المناسبة التي بسببها بني عليها الكلام العربي ولهذا مثل بالدار المحكمة ، وقد ذكر الزجاج الذي نقل نص الخليل أن مدار علل النحو على ماذكره الخليل وصوب كلامه واستحسنه([113])، وقد أكثر النحاة من ذكر مصطلح العلة في كتبهم لا سيما في مواضع التعليل،وقد اختلط الامر على من قرأ كتب النحو ولاسيما المصنفات الاولى فظن أن العلة التي في كتب النحو هي العلة الموجبة التي تكلم عليها المناطقة وليس كذلك فالنص المتقدم للخليل واضح في مقصده ،وقد نص على هذا الزجاجي بقوله(إن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها)([114])، كما ان الرضي اعتذر عن النحاة بقوله(اعلم أن قول النحاة أن الشيء الفلاني علة لكذا لايريدون به أنه موجب له بل المعنى انه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الشيء وذلك الحكم)([115]) فلم يقصد النحاة أن تكون العلة النحوية كالعامل مثلا موجبا للحكم النحوي لأن العامل قد يكون موجودا ويتخلف الحكم النحوي فقولهم (خرق الثوب المسمار)برفع الثوب ونصب المسمار يدل على أن العامل تخلف عن حكمه، وقد ذهب الدكتور علي أبو المكارم الى أن العلة عند النحاة المتقدمين كان يقصد بها الدلالة على ماتتصف به العربية في نظمها من تناسق أو حكمة([116])، فالعلة في المفهوم النحوي هي المناسبة أو الحكمة التي من أجلها وقع الحكم النحوي ،فالعلل النحوية نوعان([117]):

١-العلل التعليمية وهي التي ذكرها الزجاجي والتي بها يتوصل الى تعلم كلام العرب ،فإن النحاة لما سمعوا قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرفوا كيف يصوغون اسم الفاعل فقالوا ذهب ذاهب وندم نادم ....

٢-العلل القياسية وهي المناسبة التي بسببها عمل العامل، فإن قيل لم نصبت (إن)الاسم فالجواب إنها وأخواتها شابهت الفعل المتعدي الى مفعول لفظا ومعنى،فأما لفظا فلأن هذه الحروف(إن ،أن،ليت،لعل،كأن ،لكن)وضعت على ثلاثة حروف أو أكثر،وأما معنى فلأنها بمعنى الفعل ،فمعنى إن وأن أؤكد وليت اتمنى ولعل أرجو وكأن اشبه ولكن أستدرك.

والعلة الاولى (التعليمية) هي التي ينبغي أن يعول عليها المتعلم للكلام العربي وهي العلة التي قام عليها القياس النحوي بأن يكون الحكم لغير المذكور على وفق المذكور من كلام العرب بسبب المشابهة والمناسبة بينهما.

ويتبين مما تقدم أن المنطق كان له أثر في النحو العربي في عدة مجالات،فمنها المقبول ومنها مالايقبل،فمما يقبل ويعد من الآثار الإيجابية التي خلفها المنطق ماذكره النحاة من طرق التقسيم العقلي وايرادهم الاعتراضات على المسائل النحوية ودفعها، فإن التقسيم العقلي للمسألة يضبطها ويحصرها،كما أن ايراد الاعتراضات ودفعها يعد نوعا من النقد النحوي البناء، وأما مالايقبل من مسائل المنطق التي انسلت الى النحو فايرادهم المصطلحات النحوية بتعريفات منطقية لأن نظر النحاة يختلف عن نظر المناطقة. فمفهوم الحد النحوي يختلف عن الحد المنطقي لأن الحد عند النحاة هو المميز للشيء بأي طريقة كانت ولهذا كان بعض النحاة يعمد الى تعريف المصطلح النحوي بالأمثلة لابالتعريف لأن المقصود من الحد عند النحاة هو التوضيح والتمييز، فإن نظر النحاة الى الألفاظ الموصلة الى المعاني فضلا عن أن النحوي يتعامل مع واقع لغوي لا مع واقع نظري عقلي للألفاظ، ولهذا اختلف تعريف المصطلحات النحوية عما ذكره المناطقة كالمفرد والمركب وغيرهما مما ذكر في هذا البحث.

الهوامش:

(١) الخصائص:١/١٧.

(٢) م،ن، ص،ن.

(٣) الأصول في النحو:١/٤.

(٤) معيار العلم/٣١٧-٣٢٠.

(٥) النص والخطاب والإجراء/٤٩٥-٤٩٧.

(٦) الأصول دراسة ابستمولوجية/٥١-٥٢.

(٧) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١/٩٢،٩١،١٩.

(٨) المقابسات/١٧١.

(٩) إحصاء العلوم/٥٤.

(١٠) حاشية يس على الفاكهي:٢/٩٧.

(١١) نزهة الألباء/٢٧٧.

(١٢) م،ن.ص،ن.

(١٣) الايضاح في علل النحو/٤٨.
(١٤) الصاحبي في فقه اللغة/٨٥
(١٥) المدخل الى دراسة النحو العربي/١١٠.
(١٦) فيض نشر الانشراح:١/٤٩٠.
(١٧) تهذيب اللغة:٤/٢٤٣// مقاييس اللغة/٤٩١.
(١٨) تاج العروس من جواهر القاموس٩/٣٤.
(١٩) التعريفات/٥٥
(٢٠) الكليات/١٢٩.
(٢١) حاشية الصبان:١/٥٣-٥٤.
(٢٢) شرح الرضي على الكافية:١/٢٠٩.
(٢٣) الكليات/٣٩١.
(٢٤) معيار العلم/٢٦٦.
(٢٥) رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة/٥٠-٥٢.
(٢٦) شرح المفصل:١/٨١.
(٢٧) شرح الرضي على الكافية:١/١٩٧.
(٢٨) م،ص:ص،ن.
(٢٩) المقتصد في شرح الإيضاح:١/٤١٨.
(٣٠) شرح المفصل:١/٨٣.
(٣١) شرح المقدمة الشافية:٢/٣٥٥.
(٣٢) حاشية الآلوسي على شرح قطر الندى:١/٦٩.
(٣٣) محك النظر/٩٢-٩٣،وينظر علم الوضع/١٤٧.
(٣٤) البرهان في علم المنطق/١١٨.
(٣٥) شرح الحدود النحوية للفاكهي/٤٩.
(٣٦) شرح الرضي على الكافية:١/٤٥ وينظر شرح الحدود النحوية/٤٩.
(٣٧) التذييل والتكميل في شرح التسهيل:٣/٥.
(٣٨) معيار العلم/٧٧.
(٣٩) م،ن، ص،ن.
(٤٠) البرهان في علم المنطق/٢١.
(٤١) شرح المفصل:١/١٩.
(٤٢) شرح قطر الندى/١٣.
(٤٣) حاشية يس على الفاكهي:١/١٣.
(٤٤) م،ن:ص،ن.
(٤٥) المقتصد في شرح الايضاح:١/٢١٨.
(٤٦) مفتاح العلوم/٤.
(٤٧) الكليات/٨٢٩.
(٤٨) المدخل الى دراسة النحو العربي/١٠٧.
(٤٩) أمالي ابن الحاجب/١٠٥.
(٥٠) معيار العلم/٧٧.
(٥١) شرح قطر الندى/١٣.
(٥٢) شرح قطر الندى/٤٤٦.
(٥٣) المدخل الى دراسة النحو العربي/٢٩٩.
(٥٤) م،ن:ص،ن.
(٥٥) أوضح المسالك:١/١٦٣.
(٥٦) الكتاب:٣/٢٩٦.
(٥٧) معيار العلم/١٠٩،وينظر البرهان في المنطق/٢٣.
(٥٨) معيار العلم/١٠٩.
(٥٩) الأصول في النحو:١/٦٩.
(٦٠) شرح المفصل:١/٧٥.
(٦١) شرح التسهيل:١/٣٢٦.
(٦٢) شرح الرضي١/٢٠٨.
(٦٣) شرح الاشموني على الفية ابن مالك:١/٢٨٤//أوضح المسالك:١/١٧٣.
(٦٤) سورة البقرة:٢٧٤.
(٦٥) معاني القرآن وإعرابه:١/٣٠٤// الدر المصون:١/٦٥٩.
(٦٦) الكتاب:١/٧٠//شرح الرضي:١/١٠٢
(٦٧) شرح التسهيل :١/٣٦٩// شرح ابن عقيل:١/٢٠٠.
(٦٨) حاشية السيد الشريف على المطول/٤٠٢.
(٦٩) شرح التسهيل:١/٣٦٩-٣٧٠.
(٧٠) حاشية الصبان:١/٢٨٥
(٧١) معيار العلم/١٦١،١٦٠،١٤٣.
(٧٢) المقتصد في شرح الايضاح:١/٢٨١.
(٧٣) م،ن:ص،ن.
(٧٤) شرح المفصل:١/٧٤.
(٧٥) الكليات/٦٧٥.
(٧٦) ينظر الكليات/٥٤٦.
(٧٧) سر صناعة الاعراب:١/٤١-٤٢ //معيار العلم/٩٤-٩٧.
(٧٨) حاشية الشريف الجرجاني على المطول/١٩٨-١٩٩.
(٧٩) شرح ابن عقيل:٣/١٩١.
(٨٠) شرح المفصل:٣/٤٩-٥٣،//شرح ابن عقيل:٣/١٩٥
(٨١) سر صناعة الاعراب:١/٤٢،// شرح ابن عقيل :٣/٤٩
(٨٢) سر صناعة الاعراب :١/٤٢.
(٨٣) المقتصد في شرح الايضاح:٢/٢١١-٢١٣ .
(٨٤) معيار العلم/١٠٦،١٠٠،// التعريفات/١٠٧.
(٨٥) الكليات/٣٣٨.
(٨٦) العلل في النحو/١٥٩.
(٨٧) شرح المفصل:١/١٩،//الكليات/٣٣٩.
(٨٨) حاشية يس على الفاكهي:١/١٨١.
(٨٩) شرح قطر الندى/١٢٨.
(٩٠) المقتصد في شرح الايضاح:٢/١٠٥.
(٩١) ينظر شرح التسهيل:١/٤٧٥.
(٩٢) شرح الرضي:٢/١٨٦.
(٩٣) سورة النساء: ١٥٧.
(٩٤) شرح المفصل:٢/٨٠.
(٩٥) م،ن:ص،ن.
(٩٦) أمالي ابن الحاجب/٦٤.

(٩٧) شرح قطر الندى/١٣٣.

(٩٨) مجمع الاشتات/٢٥٨.

(٩٩) شرح قطر الندى/١٣٣.

(١٠٠) أسرار العربية/٩٥.

(١٠١) المقتصد في شرح الايضاح:١:/٥٢٠.

(١٠٢) معيار العلم/١٣١.

(١٠٣) معيار العلم/١٣٤-١٤١،وينظر أصول التفكير النحوي/٧٧.

(١٠٤) طبقات النحويين واللغويين/٣٢.

(١٠٥) القاعدة النحوية/١٦٨.

(١٠٦) أصول التفكير النحوي/٢٧.

(١٠٧) م،ن:ص،ن.

(١٠٨) الكتاب:٢/١٢٤.

(١٠٩) م.ن:٢/٢٣٢

(١١٠) م.ن:٣/٢٤٢.

(١١١) معيار العلم/٢٥٨.

(١١٢) الايضاح في علل النحو/٦٦، المدخل الى دراسة النحو العربي/١١٠-١١١.

(١١٣) الايضاح في علل النحو/٦٦.

(١١٤) م.ن/٦٤.

(١١٥) شرح الرضي:١/٨٣.

(١١٦) المدخل الى دراسة النحو العربي/١١٠.

(١١٧) الايضاح في علل النحو/٦٤.

المصادر والمراجع:

١.إحصاء العلوم:أبو نصر الفارابي ت(٣٣٩)،تح عثمان أحمد ومحسن مهدي،دار ومكتبة بيبليون،ط١، ٢٠٠٧.

٢.أسرار العربية:أبوالبركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت (٥٧٧)،تح بركات يوسف هبود،دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٩٩٩.

٣.أصول التفكير النحوي : د . علي أبو المكارم ، دار غريب ، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦م

٤.الأصول دراسة ابستمولوجية للفكراللغوي عند العرب:د.تمام حسان،عالم الكتب،القاهرة،٢٠٠٠.

٥.الأصول في النحو:أبو بكر محمد بن سري المعروف ب(ابن السراج) ت(٣١٦ ه)تح: محمد عثمان، الثقافة الدينية، مصر،ط١، ٢٠٠٩.

٦.الأمالي النحوية : ابو عمرو عثمان بن محمد (ابن الحاجب) ، ت(٦٤٦ ه) تح د. عدنان صالح ، دار الثقافة قطر، الدوحة ، ط١، ١٩٨٦

٧.أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ابو محمد عبدالله بن هشام الانصاري ت(٧٦١ه) ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الطلائع، القاهرة.

٨.الإيضاح في علل النحو:ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ت(٣٣٧)،تح مازن المبارك،دار النفائس، دمشق، ط٣، ١٩٧٩م.

٩.البرهان في المنطق:اسماعيل بن مصطفى الكلنبوي ت(١٢٠٥):مطبعة السعادة،مصر

١٠. تاج العروس من جواهر القاموس:محمد مرتضى الزبيدي ت(١٢٠٥)،تح عبد الستار احمد فراج وآخرون، مطبعة حكومة الكويت،ط١، ١٩٧١م.

١١. التذييل والتكميل في شرح التسهيل:أبو حيان الاندلسي ت(٧٤٥)،تح د.حسن الهنداوي،دار القلم ،دمشق،ط١، ١٩٩٦م.

١٢. التعريفات:السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ت(٨١٦)،تحقيق:نصر الدين تونسي،شركة القدس،القاهرة،ط١، ٢٠٠٧م.

١٣. تهذيب اللغة : ابو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، ت (٣٧٠ه) ، تح عبد السلام هارون ، مصر

١٤. حاشية الآلوسي على شرح قطر الندى.أبوالثناء محمود الآلوسي،المكتبة التجارية، مصر.

١٥. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:محمدبن مصطفى الخضري ت(١٢٨٧)،دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٥.

١٦. حاشية الشريف الجرجاني على المطول : السيد الشريف الجرجاني ت (٨٢٦ه) ، تح أحمد عزو عناية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م

١٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني : محمد بن علي الصبان ت(١٢٠٦)، المكتبة العصرية ، بيروت، تح د. عبد الحميد الهنداوي، ٢٠٠٩.

١٨. حاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندى:يس بن زين الدين الحمصي الشافعي ت(١٠٦١)،مكتبة الارشاد، تركيا.

١٩. الخصائص:أبو الفتح عثمان بن جني ت(٣٩٢) تح عبد الحكيم بن محمد،المكتبة التوفيقية،مصر

٢٠. الدر المصون في علوم كتاب الله المكنون:أبو العباس بن يوسف السمين الحلبي ت(٧٥٦)،تح علي معوض وآخرون،دار الكتب العلمية،بيروت،ط١،١٩٩٤.

٢١. رسالة الآداب في آداب البحث والمناظرة:محمد محيي الدين عبد الحميد.المكتبة الازهرية،مصر

٢٢. سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جنيّ ، ت (٣٩٢) ، تح أحمد فريد ، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، د.ت

٢٣. شرح ابن عقيل:عبد الله بن عقيل ت(٧٦٩)،تح محمد محيي الدين عبد الحميد،انتشارات سيد الشهداء، قم، ط١، ١٤١٠ه.

٢٤. شرح الحدود النحوية:عبدالله بن أحمد الفاكهي ت(٩٧٢)،تح د.المتولي رمضان أحمد،مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣.

٢٥. شرح الرضي على كافية بن الحاجب : رضي الدين محمد بن حسن الاستراباذي ، ت (٦٨٦) ، تح احمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية، القاهرة .

٢٦. شرح المفصل:موفق الدين بن يعيش النحوي ت(٦٤٣)،عالم الكتب ، بيروت.

٢٧. شرح المقدمة الكافية : أبو عمرو عثمان بن الحاجب ، ت (٦٤٦) تح جمال عبد العاطي ، مطبعة نزار الباز ، مكة المكرمة ، ط١، ١٩٩٧

٢٨. شرح قطر الندى وبل الصدى: ابو محمد عبدالله بن هشام الانصاري ت(٧٦١) ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ط١٣، د.ت ،

٢٩. الصاحبي في فقه اللغة: ،أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت(٣٩٠)،تحقيق د.عمر فاروق الطباع،دار مكتبة المعارف،بيروت،ط١، ١٩٩٣.

٣٠. علم الوضع : د. عبد الرزاق أحمد الحربي ، ديوان الوقف السني ، ط١، ٢٠٠٦ م

٣١. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح:ابو عبدالله محمد بن الطيب الفاسي ت(١١٧٠)،دار البحوث للدراسات الاسلامية، تح د.محمود يوسف فجال،ط٢، ٢٠٠٢.

٣٢. القاعدة النحوية :د.محمد حسن جاسم،دار الفكر،دمشق،ط١,٢٠٠٧

٣٣. الكتاب : ابو بشر عمرو بن عثمان بن القنبر ، ت (١٨٠هـ) ، تح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٥، ٢٠٠٩

٣٤. الكليات:أبو البقاء ايوب بن موسى الكفوي ت(١٠٩٤)،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط٢، ١٩٩٨.

٣٥. مجمع الأشتات : د. عبدالله مصطفى ، مطبعة التعليم العالي ، ط١، ١٩٨٩.

٣٦. محك النظر:أبوحامد محمد بن محمد الغزالي(٥٠٥)، دار الفكر،

٣٧. المدخل الى دراسة النحو العربي د . علي أبو المكارم ، دار غريب ، ط١، القاهرة،٢٠٠٦م

٣٨. معاني القرآن وإعرابه:ابوإسحاق ابراهيم بن السري (الزجاج) ت(٣١١)، شرح وتحقيق، د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣٩. معيار العلم، ابو حامد محمد بن محمد الغزالي ت(٥٠٥) تحقيق سليمان دنيا ،دار المعارف ،ط٢، مصر

٤٠. المقابسات: أبوحيان علي بن محمد التوحيدي ت(٤٠٣)،تح حسن السندوبي،المكتبة التجارية، مصر،ط١، ١٩٢٩.

٤١. مقاييس اللغة: أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت(٣٢٥)، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨.

٤٢. المقتصد في شرح الإيضاح : أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ، ت(٤٧١ أو ٤٧٤) ، تح الشربيني شريدة ، دار الحديث ، ط١ ن ٢٠٠٩

٤٣. نزهة الألبا في طبقات الأدبا:ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت(٥٧٧)،تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨

٤٤. النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند: ترجمة د.تمام حسان. عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٧.

Abstract

Research in common terms between logicians and prammarians is regarded as important and it is essential for researchers of the Arabic language particularly prammarians> Grammarians included logical terms in their books and defined them logically. This matter causes a problem in misunderstanding the definition when applied in linguistic reality as grammarians view words that convey meaning where as logicians view the whole meaning primarily. Thus, the view of grammarians differs from that of logicians. It is not correct to include a terma in science with its form and definition in another if the term has its characteristics and associations.